أولى شركات الاتصالات في المنطقة التي تحصل على هذه الشهادة

«زين الكويت» تحصل على «الآيزو» في الامتثال التنظيمي

نواف الغربللي

أعلنت «زين» حصولها على شهادة الجودة العالمية الآيزو (ISO 37301:2021) في إدارة الامتثال، تتويجا لمبادراتها وإجراءاتها الحاسمة في إضفاء الطابع المؤسسي على الامتثال التنظيمي في كل عملياتها، وتنفيذ التطبيق السليم للقوانين والتشريعات، لتكون من أولى الشركات التي تحصل على هذه الشهادة في الأنشطة المتعلقة بالامتثال في المنطقة.

وأوضحت «زين» أن هذه الشهادة تعكس التزامها الثابت بالامتثال التنظيمي، وترسيخ ثقافة النزاهة على جميع مستويات العمل، حيث جاءت بعد الإطلاق الناجح لبرنامج الامتثال التنظيمي، الذي ساعدها في تضمين أطر رقابة تنظيمية قوية تتماشى مع المعايير الدولية الخاصة بإدارة الامتثال (ISO37301).

وأكدت الشركة أنها وكجزء من خطط هذا البرنامج، تمكنت من إدخال ضوابط وعمليات لتوجيه الأنشطة المتعلقة بالامتثال التنظيمي، مبينة أن هذا النهج زودها بقدرات تعيين مخاطر والتزامات الامتثال التنظيمي ومعالجتها، مع وضع آليات الحوكمة للوصول إلى سياسة الامتثال التنظيمي.

والجدير بالذكر أن هذه الشهادة تعد السابعة من نوعها التي تحصل عليها «زين» الكويت، مما يعزز مكانتها الريادية كأكثر شركة اتصالات في البلاد حصولا على شهادات الآيزو.

يوفر معيار ISO 37301 إطارا شاملا لإنشاء وتطوير وتنفيذ وتقييم وتحسين نظام فاعل لإدارة الامتثال، مما يدعم تحقيق أعلى المعايير في الامتثال التنظيمي، وتشمل الفوائد الملموسة للمؤسسات التي تحصل على شهادة ISO 37301: تحسين فرص واستدامة الأعمال، حماية وتعزيز سمعة ومصداقية المؤسسة، مراعاة توقعات الأطراف المعنية، إظهار التزام المؤسسة بإدارة مخاطر الامتثال بفعالية وكفاءة، زيادة ثقة الأطراف الثالثة في قدرة المؤسسة على تحقيق النجاح المستدام، وتقليل مخاطر حدوث مخالفات وما يترتب عليها من تكاليف وأضرار بالسمعة.

وقال الرئيس التنفيذي لـ«زين» الكويت نواف الغربللي: يظل الامتثال التنظيمي يحتل أولوية رئيسية في جميع عملياتنا في «زين» مع استمرارنا في تعزيز العمليات التنظيمية والكفاءة التشغيلية.

وأكد قائلا: تعكس شهادة ISO 37301 التزامنا بأفضل الممارسات العالمية، حيث تدعم طموحاتنا الاستراتيجية لتحقيق نمو طويل الأمد وخلق القيمة وتعزيز ثقة شركائنا، وباعتبارنا أول مشغل ضمن عمليات المجموعة يحصل على هذه الشهادة، فإن عمليات «زين» الأخرى بات لديها الآن مصدر إلهام، حيث يعد التعاون الفعال وتبادل المعرفة أمرا حيويا للغاية للتغلب على التحديات والفرص التي قد تنشأ في بيئة الأعمال.

وتابع الغربللي قائلا «بينما نسعى جميعا للارتقاء بنطاق الامتثال التنظيمي، فإن هذه الشهادة ستكون قوة دافعة لنا لتطوير ممارسات الامتثال، وتعزيز جهود مجموعات العمل لتوفير بيئة تعاونية، فهذا الإنجاز ثمرة تعاون بين مجموعة «زين» ومجموعة عمل فريق الامتثال في «زين» الكويت، فالجهد التعاوني والمثابرة والنزاهة في العمل جعلت هذا الإنجاز ممكنا».

وتعكس ريادة «زين» الكويت في مجال شهادات الآيزو سعيها الدائم نحو التميز، وهو ما يجعلها تتصدر سوق الاتصالات الكويتي من حيث أنظمة الامتثال والإدارة المعتمدة دوليا.

يذكر أن نظام إدارة الامتثال المبني على متطلبات وإرشادات ISO 37301 يمنح «زين» مجموعة من الأدوات (السياسات، العمليات، والضوابط) التي تمكنها من ترسيخ والحفاظ على ثقافة الامتثال، ويعكس هذا النظام التزام «زين» بمعايير الحوكمة المؤسسية السليمة والممارسات الجيدة والسلوك الأخلاقي، فضلا عن تحسين قدرة الشركة على تحديد حالات عدم الامتثال والاستجابة لها.

وتتضمن شهادة ISO 37301 متطلبات تتعلق بالكفاءة، والتواصل، والوعي، ومن خلال الالتزام بهذه المتطلبات، تضمن زين ترجمة رؤية الإدارة العليا وتجسيدها في سلوك القيادات التنفيذية والموظفين، كما يظهر مجلس الإدارة والإدارة العليا التزامهم بنظام إدارة الامتثال من خلال أفعالهم وقراراتهم.

عماد تيفوني وريان الزيد ووليد العوضي وعلي العامر ويوسف البليهد ود.طامي البنعلي في لقطة جماعية خلال افتتاح الاجتماع الـ 30 للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خلال افتتاح فعاليات الاجتماع الـ 30 للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون

عماد تيفوني: الربط الإلكتروني بين أسواق المال في دول الخليج يدعم التكامل الاقتصادي

عماد تيفوني

خالد السنيدي

علي إبراهيم

قال رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية والمدير التنفيذي عماد تيفوني إن مسار التكامل على صعيد أنشطة الأوراق المالية وأسواق المال في دول مجلس التعاون قطع أشواطا مهمة، وحقق إنجازات لافتة، دون أن يعني ذلك بطبيعة الحال عدم الحاجة لمزيد من تضافر الجهود للبناء على ما سبق، وتسريع وتائر التكامل بين أسواق المال في دول المجلس.

وأضاف تيفوني في كلمته خلال الاجتماع الـ 30 للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي تستضيفه الكويت، أن تسريع وتيرة التكامل يأتي بدءا بتحقيق أقصى درجات التوافق الممكنة في أطرها التنظيمية والرقابية، واعتماد ما أمكن من أنظمة ملزمة مرنة، وتضييق أطر العمل بصفة استرشادية إلى حدودها الدنيا، وانتهاء بتحقيق الربط الإلكتروني بين تلك الأسواق للاستفادة القصوى من الثورة الرقمية التي نشهدها، خاصة أن تكامل أسواق المال يعد واحدا من أهم مرتكزات التكامل الاقتصادي الشامل المطلوب.

وزاد تيفوني أن خطوات بالغة الأهمية تم تحقيقها في مسارات العمل الخليجي المشترك منذ تأسيس مجلس التعاون، الأمر الذي أسهم بصورة فعلية في الارتقاء باقتصادات دول المجلس، وتعزيز مكانتها وقدراتها التنافسية منفردة وكوحدة اقتصادية متماسكة، قادرة على تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومواجهة التحديات العابرة للحدود والاضطرابات المتسارعة التي تشهدها اليوم مناطق واسعة في العالم والإقليم.

وأعرب تيفوني عن أمله في أن يسهم الاجتماع بصورة فاعلة في دفع عجلة التكامل الاقتصادي المنشود قدما نحو الأمام، ترجمة لتوجيهات قادة دول المجلس وتطلعات شعوبها، وأن يشكل إضافة حقيقية في هذا الإطار.

من جهته، قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية التنموية في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خالد السنيدي إن جدول أعمال اللجنة يتضمن العديد من المواضيع، من أبرزها مناقشة سير العمل في المبادرات التي ستسهم في تحقيق التكامل في الأسواق المالية بدول المجلس.

وأضاف السنيدي أن جدول الأعمال يتضمن متابعة تنفيذ المبادرات المحالة إلى لجنة أسواق المال (البورصات) الخليجية.

«التحريات المالية»: عناية معززة مع الدول عالية المخاطر

علي إبراهيم

أصدر رئيس وحدة التحريات المالية د.حمد المكراد تعميما حول الدول عالية المخاطر في ضوء قيام مجموعة العمل المالي (فاتف) بتحديد الدول التي تعاني من أوجه قصور استراتيجية في نظم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل لديها، الأمر الذي يوجب على الدول اتخاذ تدابير العناية المعززة في تعاملاتها مع الدول عالية المخاطر لحماية نظامها المالي والاقتصادي من مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل.

وأضاف المكراد، في التعميم الذي حمل رقم 2025/1، انه تم تصنيف الدول إلى 4 فئات كالتالي:

1 ـ دول قائمة السواد (عالية المخاطر)

وهي الدول التي لديها أوجه قصور استراتيجية كبيرة في انظمتها الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل، حيث يجب على جميع الدول تطبيق العناية الواجبة المعززة على الدول التي تقع تحت تصنيف القائمة السوداء، وفي الحالات الأكثر خطورة يطلب من الدول تطبيق تدابير مضادة لحماية النظام المالي الدولي من مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل الصادرة من هذه الدول.

وفي حال تم ادراج الدولة على قائمة الدول عالية المخاطر (القائمة السوداء)، فسيترتب عليه حظر التعاملات المالية والمصرفية مع تلك الدولة، وبالنسبة للدول المدرجة ضمن هذه القائمة فهي كوريا الشمالية وايران وميانمار.

2 ـ الدول ضمن قائمة مراجعة (ICRG)

تضم الدول التي تضعها مجموعة العمل المالي تحت مراجعة التعاون الدولي، وهي قد تكون من الدول التي تم تصنيفها مسبقا ضمن المتابعة المعززة أو اذا كانت الدولة:

- غير ملتزمة أو ملتزمة جزئيا بعدد 20 أو أكثر من التوصيات في تقييم الالتزام الفني.
- غير ملتزمة أو ملتزمة جزئيا بالتوصيات أرقام 3 و5 و6 و10 و11 و20.
- تحصلت على مستوى متدن أو متوسط من الفعالية في 9 أو اكثر من النتائج المباشرة.
- تحصلت على مستوى متدن من الفعالية في 6 أو اكثر من النتائج المباشرة.

وفي حال تم ادراج الدولة ضمن هذه القائمة ولم تلتزم بمعالجة أوجه القصور خلال المدة الممنوحة لها، فإنه قد تتأثر الدولة سلبا من ناحية التدفقات المالية في الاقتصاد الوطني والذي بدوره قد يؤثر على نظامها المصرفي والمالي مع مرور الوقت، كما قد يؤدي إلى تخفيض التصنيف الائتماني للدولة وذلك ان طال بقاء الدولة في القائمة.

ووفقا لآخر تحديث في فبراير 2025، فقد تم خروج دولة الفلبين من القائمة الرمادية، كما تم دخول دولتين إلى القائمة الرمادية وهما جمهورية لاوس الديموقراطية الشعبية ونيبال.

وتقع ضمن القائمة الرمادية حاليا كل من الدول التالية: كينيا، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، الكونغو، كرواتيا، نيبال، هاييتي، موناكو، مالي، موزمبيق، نيجيريا، لاوس، لبنان، جنوب افريقيا، جنوب السودان، سورية، تنزانيا، ڤنزويلا، ڤيتنام، اليمن، الجزائر، انغولا، ساحل العاج، وناميبيا.

3 ـ الدول الخاضعة للمتابعة المعززة

وهي الدول التي تحتاج إلى تصويب بعض الاجراءات التي يتم تحديدها للتعديل من وضعها واصلاح اوجه القصور. وفي حال عدم اكتمال تلك الاجراءات خلال فترة الملاحظة التي تخضع لها الدولة، فإنها تدرج ضمن قائمة مراجعة التعاون الدولي. ويتم تصنيف الدولة تحت المتابعة المعززة إذا كانت:

- لديها 8 أو اكثر من التوصيات (غير ملتزمة/ ملتزمة إلى حد ما) في تقييم الالتزام الفني.
- غير ملتزمة أو ملتزمة جزئيا بالتوصيات أرقام 3 و5 و6 و10 و11 و20.
- كان لديها مستوى متدن أو متوسط من الفعالية في 7 أو اكثر من النتائج المباشرة.

4 ـ الدول الخاضعة للمتابعة المنتظمة

وهي الدول التي تم تقييمها بشكل ايجابي في عملية التقييم المتبادل، حيث تخضع تلك الدول للحد الادنى من المتابعة من قبل مجموعة العمل المالي (فاتف).

تمتلك عقوداً بـ 77 مليار دولار بمرحلة تقديم العطاءات.. و117 ملياراً أخرى قيد الدراسة

193 مليار دولار مشاريع كهرباء ومياه خليجية.. قيد التنفيذ

علاء مجيد

كشفت مجلة «ميد»، أن دول الخليج لديها عقود قيد التنفيذ حاليا بقيمة 193 مليار دولار لمشاريع إنتاج وتوزيع الكهرباء والمياه، فيما تمتلك دول «التعاون» عقودا إضافية بقيمة 77 مليار دولار بمرحلة تقديم العطاءات أو التقييم، في حين أن حوالي 117 مليار دولار أخرى في مراحل الدراسة الأولية والهندسة الأساسية.

وبحسب بيانات «ميد بروجكتس»، التي تتبع نشاط المشاريع في المنطقة، فإن الإنفاق الحالي والمخطط له يستند إلى الحاجة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وتنويع مزيج إنتاج الكهرباء، ودعم أهداف طويلة الأجل لتحقيق صافي انبعاثات صفرية، إضافة ودعم برامج التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون.

وتشير البيانات إلى أن أبوظبي والرياض يعملان على التحول إلى مراكز عالمية في مجال الذكاء الاصطناعي، وهو الأمر الذي سيسهم في دفع نمو الطلب على الكهرباء بالأجلين القصير والمتوسط، كاشفة أن دول المنطقة عملت على تسريع إجراءات المشتريات وطرح العطاءات للعديد من المشاريع، خلال الأسابيع التي تلت إعلان ترامب عن الرسوم الجمركية.

وذكر تقرير «ميد» أن الرسوم الجمركية الواسعة التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 2 الجاري على الشركاء التجاريين الذين لديهم فائض في الصادرات إلى الولايات المتحدة، والتي قام بتعليقها لاحقا بعد أسبوع باستثناء الرسوم على الصين، لم تكن لتؤثر بشكل كبير على مشاريع المرافق في المنطقة، لاسيما تلك المرتبطة بمقاولي الهندسة والمشتريات والبناء (EPC).

وأوضحت المجلة أن معظم المواد والمعدات المستخدمة، خاصة في مشاريع محطات الطاقة، لا تأتي من الولايات المتحدة في الأساس، فالمعدات الأصلية المستخدمة في مشاريع توليد الطاقة، والتي تمثل جزءا كبيرا من التكاليف، يتم استيرادها بشكل أساسي من الصين لمشاريع الطاقة المتجددة، ومن أوروبا لمحطات الطاقة الحرارية.

فيما أشارت المجلة إلى أن القلق الرئيسي يكمن في مدى تأثير تغير سياسات الرسوم الجمركية في عهد ترامب على زعزعة استقرار الأسواق وأسعار النفط. هذا بدوره قد يؤثر على إيرادات الحكومات الإقليمية وعلى إنفاقها الرأسمالي، لاسيما في الكويت والسعودية.

ويشير مستشار للمرافق في المنطقة، روبرت برينياك، إلى أن بقاء الرسوم الجمركية مرتفعة بين الولايات المتحدة والصين قد يدفع بأسعار خام برنت إلى التراجع نحو نطاق 40 إلى 50 دولارا للبرميل، وهو نطاق قد يؤدي إلى تقليص المشاريع نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي.

لكن هذا لا يعني بالضرورة أن مشاريع المياه أو الطاقة المستقلة ستتوقف، إذ إنها لا تعتمد على الإنفاق الرأسمالي الحكومي الحالي، بما أن القطاع الخاص هو من يتحمل هذه التكاليف. ويقول برينياك إن هذه المشاريع «قد يتم تقليصها فقط إذا كان من المتوقع انخفاض الطلب المستقبلي نتيجة تباطؤ اقتصادي».

في ظل تراجع الدولار وتصاعد المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي

الذهب يخترق 3400 دولار للأونصة.. للمرة الأولى

وكالات: سجلت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس مستوى غير مسبوق، وسط استمرار الإقبال على المعدن النفيس الذي يعد ملاذا آمنا، في ظل تراجع الدولار وتصاعد المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 2,35٪ ليصل إلى 3404,96 دولارات للأونصة، كما صعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب بنسبة 2,51٪ إلى 3412,10 دولارا.

وتسود الأسواق العالمية حالة من الاضطراب بسبب الرسوم الجمركية الواسعة التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إضافة إلى الضبابية التي تكتنف سياساته التجارية. وقد انعكس ذلك سلبا على التوقعات الاقتصادية لأكبر اقتصاد في العالم، ودفع المستثمرين إلى التخارج من الأصول الأميركية.

وأدى ذلك، إلى جانب هجوم ترامب على رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، الأسبوع الماضي، إلى انخفاض الدولار إلى أدنى مستوى له في أكثر من ثلاث سنوات، مما جعل الذهب المقوم بالدولار أقل تكلفة للمشترين الأجانب. وفي الأثناء، حذرت الصين الدول من إبرام أي اتفاقات اقتصادية موسعة مع الولايات المتحدة على حساب مصالحها.

وقال المحلل لدى «يو بي إس» جيوفاني ستونوفو: «يتلقى الذهب دعما من استمرار المخاوف بشأن مستقبل الدولار كعملة احتياط، ومن المرجح أن يستمر هذا الدعم. كما أن هيمنة الإحجام عن المخاطرة على معنويات المستثمرين ـ كما يظهر في تراجع البورصات ـ تسهم في صعود المعدن. نتوقع أن يبلغ الذهب 3500 دولار خلال الأشهر المقبلة».

من جانبه، قال رئيس التشغيل في شركة «سبائك» محمد صلاح، إن أسعار الذهب تواصل تسجيل مستويات قياسية، مدفوعة بعدة عوامل أبرزها ضعف الدولار والصراعات الجيوسياسية والتجارية، مشيرا إلى أن المعدن الأصفر قد يشهد مزيدا من الارتفاعات في الفترة المقبلة.

وأوضح في مقابلة مع قناة «العربية Business» أن «الذهب مستفيد في المقام الأول من ضعف الدولار في الربع الأول من العام، فقد حقق الذهب حتى الآن ارتفاعات تقارب 30٪، منها 10٪ فقط نتيجة لتراجع الدولار. العلاقة السلبية بين الذهب والدولار واضحة، والذهب يستفيد منها دائما، لاسيما عندما يكون الدولار متراجعا بقوة».

وأضاف: «هناك أيضا عوامل كثيرة تدعم ارتفاع الذهب، منها الصراعات الجيوسياسية، والحروب التجارية التي تصاعدت بشكل كبير، إلى جانب التدفقات الاستثمارية على صناديق الذهب. أعتقد أننا أمام مستويات قياسية جديدة، وقد نشهد وصول الذهب إلى 3500 دولار للأونصة بمنتهى السهولة قبل منتصف العام».

وعن العوامل الداعمة مستقبلا، قال صلاح: «العوامل كلها مجتمعة موجودة في الفترة القادمة، وكنا قد رأيناها في الفترة الماضية أيضا. لا يوجد طرف في النزاع التجاري بين الصين وأميركا يريد تقديم تنازلات، ونشهد تصعيدا جديدا يوميا، وآخرها ما يتعلق بالسفن التجارية. في مارس فقط شهدنا تدفقات أموال تقارب 10 مليارات دولار لصناديق الاستثمار».

وأضاف: «البنوك المركزية ما زالت تضيف إلى احتياطياتها من الذهب، فبنك الشعب الصيني يشتري شهريا بشكل متتال، وإن كان بكميات قليلة بسبب ارتفاع الأسعار الكبير. البنك المركزي الهندي عاد أيضا للشراء، وإن كان بمستويات منخفضة. وهذا يدل على أن البنوك المركزية مهتمة بالحفاظ على أصولها، خاصة في ظل ضعف العملات».